

اللجنة الاقتصادية بالإدارة الذاتية تكشف أسباب التحفظ على «٧» حاويات محملة بالأموال في ميناء عدن

عدن / الأمناء / خاص :

أكدت اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي بأن عملية احتجاز حاويات محملة بالأموال تابعة لما يسمى بالشرعية الإخوانية نفذت حفاظاً على قيمة العملة المحلية التي شهدت انهياراً غير مسبوق خلال الأيام الماضية أمام العملات الأجنبية، وخوفاً من استخدام تلك الأموال في عمليات المضاربة بالسوق السوداء.

وأضافت اللجنة في بيان صادر عنها تلقت صحيفة «الأمناء» نسخة منه «إن هذا الإجراء يأتي أيضاً ضمن حزمة من إجراءات تجفيف منابع الفساد واستخدام المال العام في دعم الإرهاب والإضرار بمصالح شعبنا من قبل بعض قيادات الحكومة اليمنية المنتمدة على اتفاق الرياض».

وأشار إلى أن اللجنة الاقتصادية تحفظ على هذه الأموال إلى أن يقوم التحالف العربي بالضغط على ما أسموه بحكومة حزب الإصلاح الإخواني؛ لتسديد قيمة المشتقات النفطية الخاصة بالكهرباء، والتي بلغت نحو مائة مليون دولار.

وأضاف البيان: «إن مما يؤسف له أن البنك المركزي ومنذ نقله إلى عدن في سبتمبر 2016م، قام وبصورة مخالفة، بطباعة عملة يمنية بنحو (2 ترليون ريال)، دون غطاء من النقد الأجنبي، ما خلق حالة تضخم في الأسعار وتسبب في تدهور سعر العملة المحلية أمام الصرف الأجنبي، ورغم حيازتها لهذا المبلغ الضخم لم تقم الحكومة بواجباتها نحو المجتمع في محافظات عدن والجنوب كتوفير الخدمات الضرورية من شراء قطع الغيار ووقود الكهرباء، كما لم تقم بدفع رواتب

القوات المسلحة والأمن الجنوبية بانتظام وتخلفها عن دفع مستحقات ستة أشهر من عام ٢٠١٧م وأربعة أشهر من عام ٢٠٢٠م».

وأوضح البيان: «إن مما يدعو للاستغراب هو إصرار الحكومة على إغراق السوق بعملة مالية دون غطاء، مع إهمال تنمية الموارد المحلية كالضرائب والجمارك وعوائد الاتصالات، ورسوم مرور الأجواء للطيران، وعوائد مبيعات نפט وغاز مارب ومنفذ الوديعة، كما أنه من غير المبرر استمرار البنك المركزي بتحويل الأموال المالية إلى بنوك مارب وسيئون والحديدة في ظل امتناع بنوك هذه المحافظات عن تحويل إيراداتها إلى البنك المركزي بعدن، وبدلاً عن كل ذلك لجأت الحكومة وفي تصرف غريب لعمليات طبع العملة الورقية وإنزالها إلى السوق عبر البنوك التجارية وشركات الصرافة للمضاربة وهو ما يحدث منذ سنوات وأدى وسيؤدي إلى التضخم والمزيد من تدهور سعر العملة المحلية وارتفاع أسعار السلع والخدمات وانحدار في دخل أفراد المجتمع نتيجة لتدهور القوة الشرائية للعملة المحلية».

وختم البيان بالقول: «في ظل هذه الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها شعبنا كان لزاماً على الإدارة الذاتية أن تتدخل لوقف هذا العبث، وهي إذ تنتهز هذه الفرصة لدعوة الأشقاء في التحالف العربي، للمساهمة في استقرار السوق المالية، وتوازن سعر الصرف، من خلال تجديد ديعة مالية لتغطية استيراد السلع الأساسية من الخارج، مع وجود عمل رقابي مشترك بين الإدارة الذاتية والبنك المركزي وبإشراف من قبل الجهة الممولة».

الشرعية تهرب من خمس الحوئي إلى خميس الانتقالي

الأمناء / غازي العلوي:

التخبط في الموقف من قبل الشرعية جاء عقب الخسائر والهزائم والضربات الموجعة التي تلقتها قواتها والمليشيات المتحالفة معها في الجنوب والتي كان آخرها ما حصل يومي الخميس والجمعة الماضية، حين سحقت قوات المجلس الانتقالي القوات التي حاولت التقدم صوب منطقة الشيخ سالم بمديرية شقرة بمحافظة أبين بالتزامن مع انتفاضة القبائل في شبوة ضد مليشيات الإخوان.

وأكد المراقبون بأن تسخير الشرعية، التي تسيطر عليها جماعة الإخوان المسلمين، المجهود الحربي ومقدرات الدولة التي لم يعد لها على الواقع إلا اسمها تجاه الجنوب الذي اعتبرت تحريره مقدماً على تحرير صنعاء، قد ساهم في إضعاف موقفها وجعلها تتخبط في المواقف وصولاً إلى التنازل عن أي مطالب رئيسية لها وفي مقدمتها وقف الحرب أو السيطرة على العاصمة صنعاء.

ويبدو بأن مطالب ما تسمى بـ«الشرعية اليمنية» لم تعد بوقف الحرب أو القضاء على تمرد جماعة الحوئي والسيطرة على كافة مدن ومحافظات الشمال الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، بل تراجعت لاستجداء الحوئي ومطالبته بإلغاء قراراته التي يصدرها بين الحين والآخر.

وقال مراقبون ومحللون سياسيون في اتصالات هاتفية أجرتها صحيفة «الأمناء» معهم مساء أمس السبت، بأن المثير في الأمر هو أن الشرعية التي تسيطر عليها جماعة الإخوان المسلمين فرع اليمن كانت تطالب بنزع سلاح الحوئي واستعادة صنعاء، واليوم تعود لاستجدائه واستجداء المجتمع الدولي بإلغاء قانون «الخمس» الذي فرضته جماعة الحوئي الأسبوع الماضي.

ويرى المراقبون بأن أسباب

بن فريد: رد قبائل شبوة على تجاوزات لعكب يتجاوز قوته ويمتد إلى أسياده

الأمناء / خاص :

وصف رئيس دائرة العلاقات الخارجية بالمجلس الانتقالي الجنوبي في أوروبا أحمد عمر بن فريد محاولة لعكب إخضاع قبائل شبوة بقوة السلاح بأنه تقليد لما قام به القيادي الحوئي أبو علي الحاكم مع قبائل طوق صنعاء.

وقال بن فريد في تغريدة له على تويتر: «ظن لعكب أن قبائل شبوة لا تختلف عن قبائل الطوق وأراد أن يقوم بدور أبو علي الحاكم في تدجينها وإخضاعها لجبروته، فجاءه الرد من حيث لا يحتسب، متلخصاً في المثل الذي يقول (من دق باب الناس حصل له جواب!)».

وأضاف: «الجواب يتجاوز لعكب وقواته ويمتد إلى أسياده وأسياد المشروع الإخواني بأن لا مكان لهم بيننا».

عضو رئاسة الانتقالي «شطارة»: من استهان بالجنوبيين

سيدفع اليوم الثمن في نصاب وبعدها عتق

عدن / الأمناء / خاص :

أكد عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي لطفي شطارة أن الجنوب اليوم عصي على الإخضاع والسيطرة. وأوضح أن الجهات التي أشعلتها الشرعية في شبوة، وشقرة، وعدن، والضالع؛ انتقاماً من الجنوب الذي أعاد لها شرعيتها، لن يمكنها من دخوله مرة أخرى.

وقال في تغريدة له على «تويتر»: «شبوة، شقرة، عدن، الضالع.. جهات أشعلتها الشرعية انتقاماً من الجنوب الذي أعاد لها شرعيتها».

وأضاف: «الجنوب عصي، رجال شبوة يحرقون الأرض من تحت أقدام الغزاة الذين وقعوا في فخ شقرة، فلم يستطيعوا دخول أبين ولا الهروب إلى شبوة».

واختتم تغريدته بالقول: «ومن استهان بالجنوبيين سيدفع اليوم الثمن في نصاب وبعدها عتق».

موقع إخباري عالمي يعيد اسم وعلم دولة الجنوب إلى واجهته

الأمناء / غازي العلوي:

وقال مراقبون لـ«الأمناء» بأن عاصفة الاعتراف بدولة الجنوب قد بدأت خصوصاً بعد التحولات السياسية والنجاحات السياسية التي حققها المجلس الانتقالي الجنوبي على كافة المستويات بالإضافة إلى الانتصارات الميدانية التي حققتها القوات الجنوبية على الأرض.

وتوقع المراقبون بأن الاعتراف باسم وعلم دولة الجنوب سوف يتوالى تباعاً خلال الأيام القليلة القادمة بالتزامن مع تغييرات دولية في المواقف لصالح الجنوب سوف تكون بمثابة الصدمة بالنسبة للشرعية اليمنية.

أعاد موقع عالمي شهير اسم دولة وعلم الجنوب إلى واجهته في خطوة عدها مراقبون بأنها تحولاً في مسار النهج الإعلامي العالمي واعترافه بدولة الجنوب التي كانت قائمة حتى العام 1990م حين دخلت في وحدة اندماجية مع الجمهورية العربية اليمنية.

وفوجئ متابعو موقع «كوره» العالمي بوضع اسم وعلم دولة الجنوب ضمن أسماء الدول في العالم بما فيها اسم دولة اليمن التي قامت إدارة الموقع بوضعها كـ«دولة مستقلة»، عن دولة جنوب اليمن.

أحد مسؤوليه يُعوض بـ«19 ألف» دولار عن استشارات وصبغة شعر وساعة يد نسائية..

وثائق تكشف حجم الفساد الذي يتعرض له البنك المركزي بعدن

الأمناء / متابعات :

كشفت وثائق إحداها لمدير شؤون فروع البنك المركزي اليمني، وأخرى لإدارة المالية، عن فساد مهول ينخر البنك المركزي اليمني بعدن وعبث لا نظير له.

وأظهرت الوثائق مخاطبة مدير شؤون الفروع خالد إبراهيم زكريا، لمحافظة البنك المركزي محمد زمام، طالبه فيها بصرف مبالغ قال إنها كتعويض لممتلكاته

التي خسرها في تفجير استهداف البنك المركزي بعدن قبل أعوام، وكذا مبالغ لإيجارات بدل سكن. وبدا مضحكا للغاية أن يطالب «زكريا» بتعويض عن استشارات شعر إيطالي، وكاوية باناسونيك، وشوالة، وملابس عائلية وأسرية فقدها مدير شؤون الفروع في الانفجار الذي حصل بعدن!

وكشفت الواقعة عن جرائم فساد كبيرة تمارسها الشرعية ومن يعملون معها على حساب الملايين من اليمنيين الذين يدخلون العام الرابع دون مرتبات، وآخرين شردوا وتقطعت بهم السبل. وعلى الرغم من أن الحكومة اليمنية لم تبت بعد

في تعويضات كهذه ولم تعوض أحداً، كما أن الإجراء تم دون لجنة تقييم الأضرار، إلا أنه وعقب المطالبة، قامت إدارة البنك المالية بصرف مبلغ للوكيل قدر بتسعة عشر ألف دولار أمريكي، وفقاً لما أظهرته الوثيقة التي تحصلت عليها الصحيفة.

وأظهرت الواقعة غير القانونية فساداً علنياً ينخر البنك المركزي، وكذا عبثاً بالوديعة التي قدمتها المملكة العربية السعودية للبنك، والأموال التي طبعت، وسط غياب تام لأي رقابة حكومية.

كما كشفت وثيقة أخرى أن الحكومة تضارب بالعملة على حساب معاناة المواطن، تطبع الأوراق النقدية وتدخلها السوق وتشتري العملة بسعر مرتفع تتبع بنك الكريمي الإسلامي مرسلة للبنك المركزي اليمني ببيع مبلغ وقدره 20.000.000 SAR (عشرون مليون ريال سعودي) بمبلغ وقدره 190.5 ويخصم من حساب بنك الكريمي الإسلامي بالريال السعودي ويقيد المعادل بالريال اليمني مبلغ وقدره 3.810.000.000.

